التكامل بين المنهج الكلامي والمنهج التفسيري عند ابن خمير السبتي: كتاب تنزيه الأنبياء أنموذجًا

د. نورالدين أهياط
حاصل على الدكتوراه تخصص الدراسات القرآنية والعقدية.
تكوين العلوم العقدية والفكرية في الغرب الإسلامي
كلية أصول الدين – جامعة عبد المالك السعدي–تطوان–
المغرب

الملخص:

تتميز المعرفة الإسلامية في بنائها التراثي بتداخل علومها وتكامل مناهجها، إذ لم تكن الحدود الفاصلة بين علم العقيدة والتفسير والحديث والأصول واللغة حدودًا مانعة من الإفادة المتبادلة بينها. ويشكل تراث أبي الحسن علي بن أحمد بن خمير السبتي المتوفى سنة 614هـ/1217م نموذجًا دالًا على هذا التكامل، ولا سيما في مصنفه " **تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء**"، الذي عالج فيه قضية عقدية مركزية تتمثل في إثبات عصمة الأنبياء وتنزيه مقام النبوة عما لا يليق به، من خلال الاشتغال التفسيري على عدد من الآيات القرآنية التي تعلق بها بعض المفسرين والقصاص في نسبة ما لا يليق إلى الأنبياء عليهم السلام.

ويهدف هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين المنهج العقدي والمنهج التفسيري عند ابن خمير، وبيان الكيفية التي استثمر بها أدوات التفسير، من لغة وسياق ونظر في الروايات وربط بين الآيات، في تقرير اختياراته الكلامية الأشعرية والدفاع عن أصل العصمة. كما يسعى إلى بيان أن تصنيف كتاب «التنزيه» ضمن علم الكلام أو ضمن التفسير لا ينبغي أن يقوم على الفصل بين المجالين، بقدر ما ينبغي النظر إليه بوصفه نصًا يمثل صورة من صور التكامل المعرفي بينهما.

وقد خلص البحث إلى أن ابن خمير لم يوظف التفسير بوصفه أداة خارجية لإثبات نتائج عقدية مقررة سلفًا فحسب، بل جعل النظر في النص القرآني نفسه منطلقًا لبناء الموقف العقدي، كما أخضع الروايات والتأويلات لمعيار أصولي عقدي يقوم على تنزيه مقام النبوة، وصحة النقل، ومراعاة لسان العرب والسياق القرآني.

الكلمات المفتاحية :ابن خمير السبتي؛ علم الكلام؛ التفسير؛ التكامل المعرفي؛ عصمة الأنبياء؛ الأشعرية.

مقدمة:

شهد الغرب الإسلامي، ولا سيما المغرب والأندلس، خلال القرون الوسطى الإسلامية نشاطًا علميًا وفكريًا أسهم في بلورة عدد من المدارس والاتجاهات في علوم العقيدة والفقه والتفسير والحديث واللغة والأصول. ولم تكن هذه العلوم منفصلة بعضها عن بعض في بنائها المعرفي والمنهجي؛ بل نشأت بينها علاقات من التأثير والتداخل، بحيث كان العالم الواحد يجمع في تكوينه بين أكثر من فن، ويستثمر أدوات علم في معالجة قضايا علم آخر.

ويعد علم الكلام من العلوم التي أثارت جدلًا واسعًا حول مشروعية الاشتغال بها، سواء في المشرق أو الغرب الإسلامي. وقد تفاوتت مواقف العلماء منه بين القبول والرفض، بحسب مفهومهم لطبيعته ووظيفته، وبحسب الظروف العلمية والمذهبية المحيطة بهم. وفي البيئة المغربية والأندلسية برز عدد من العلماء الذين انخرطوا في الدفاع عن العقيدة السنية بمنهج كلامي، ومن أبرزهم العالم السبتي **أبو الحسن علي بن أحمد بن خمير الأموي السبتي المتوفى سنة 614هـ**، الذي يمثل أحد أعلام المدرسة الأشعرية بالغرب الإسلامي وخاصة بمدينة سبتة.

ويعد مصنفه **"مقدمات المراشد إلى علم العقائد"** شاهدًا بارزًا على اشتغاله بعلم الكلام؛ إذ دافع فيه عن مشروعية هذا العلم، وعرض جملة من قضايا التوحيد والنبوات والسمعيات وفق تصور كلامي منظم. وقد عُد الكتاب من الآثار المهمة في التراث العقدي المغربي، كما ثبتت نسبة عدة مؤلفات إلى ابن خمير، من بينها «تنزيه الأنبياء» و«شرح سورة الكهف»، وهو ما يكشف عن حضور الاهتمام بالتفسير إلى جانب الاشتغال العقدي في مشروعه العلمي.

غير أن هذا التداخل يظهر بصورة أكثر وضوحًا في كتابه **"تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء"**؛ فموضوع الكتاب في أصله موضوع عقدي، لأنه يتعلق بالنبوة وعصمة الأنبياء وما يجب لهم وما يستحيل عليهم، لكن آلية معالجته تقوم أساسًا على تفسير الآيات التي استند إليها القائلون بوقوع بعض الأنبياء في أفعال لا تتناسب ومقام النبوة.

ومن هنا اختلف النظر إلى الطبيعة العلمية للكتاب. فقد لاحظ محمد بنشريفة قربه من كتب التفسير، ورأى إمكان إدراج صاحبه ضمن طبقات المفسرين، استنادًا إلى تصريح ابن خمير نفسه بأنه قصد إلى شرح بعض الآيات. في حين اتجهت قراءات أخرى إلى اعتبار الكتاب مصنفًا يجمع بين العقيدة والتفسير.

والواقع أن هذا الاختلاف في التصنيف يكشف عن مسألة أعمق من مجرد تحديد الفن الذي ينتمي إليه الكتاب، وهي **مسألة التكامل المعرفي بين علم الكلام وعلم التفسير عند ابن خمير**؛ إذ لم يكن التفسير عنده منفصلًا عن النظر العقدي، كما لم تكن المقدمات الكلامية منفصلة عن فهم النص القرآني.

وانطلاقًا من ذلك يمكن صياغة الإشكالية المركزية لهذا البحث في السؤال الآتي:

كيف وظف ابن خمير السبتي علم التفسير ومناهجه في بناء خطابه الكلامي والدفاع عن قضية عصمة الأنبياء؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة:

- ما طبيعة العلاقة المعرفية بين علم الكلام وعلم التفسير؟
- ما موقع كتاب «تنزيه الأنبياء» بين التأليف العقدي والتأليف التفسيري؟
- ما أهم الأدوات التفسيرية التي اعتمدها ابن خمير في تقرير القضايا العقدية؟
- وكيف أثرت مقدماته العقدية في اختياراته التفسيرية وترجيحاته؟

وتكمن أهمية البحث في كونه يسهم في الكشف عن أحد مظاهر **التكامل بين العلوم في التراث الأشعري بالغرب الإسلامي**، ويبرز جانبًا من شخصية ابن خمير العلمية يتجاوز التعامل معه بوصفه متكلمًا فقط، إلى النظر إليه باعتباره عالمًا يوظف شبكة متكاملة من المعارف الكلامية والتفسيرية والحديثية واللغوية.

وقد اعتمد البحث أساسًا على **المنهج الوصفي التحليلي**، من خلال استقراء نماذج من كتاب «تنزيه الأنبياء»، وتحليل طرائق ابن خمير في فهم الآيات وتأويلها وترجيح الأقوال فيها، مع ربط ذلك بالمقدمات العقدية التي يقوم عليها مذهبه في النبوة والعصمة.

واقتضت طبيعة الدراسة تقسيمها إلى مبحثين رئيسين:

- المبحث الأول: تكامل علم الكلام مع علم التفسير.
- المبحث الثاني: علاقة المنهج العقدي بالمنهج التفسيري عند ابن خمير السبتي.

المبحث الأول: التكامل المعرفي بين علم الكلام وعلم التفسير.

تمهيد:

لا يمكن دراسة المنهج العقدي عند ابن خمير السبتي، ولا الوقوف على طبيعة حضوره في تفسير الآيات المتعلقة بالنبوات، من غير تأصيل العلاقة التي تجمع بين **علم الكلام وعلم التفسير**؛ ذلك أن اشتغال المتكلم بالنص القرآني، كما أن استعانة المفسر بالأصول العقدية، يمثلان مظهرًا من مظاهر التداخل والتكامل الذي اتسمت به علوم الثقافة الإسلامية.

وتندرج العلاقة بين العلمين ضمن ما يعرف بـ **التكامل المعرفي**، والمقصود به بيان أوجه الفصل والوصل بين العلوم، والكشف عن تفاعل مفاهيمها ومصطلحاتها ومناهجها، وعن صور استمداد بعضها من بعض، من غير أن يؤدي ذلك إلى إلغاء خصوصية كل علم واستقلال موضوعه.

وقد كان هذا التكامل مظهرًا بارزًا في التراث الإسلامي؛ ويرجع ذلك، في جانب كبير منه، إلى مركزية القرآن الكريم في بناء علوم الإسلام؛ فمنه تستمد المفاهيم، وبه تتأسس الأصول والتصورات، وحوله تشكلت جملة من العلوم والمعارف. ومن هنا أمكن الحديث عن القرآن باعتباره وحدة أساس تربط بين العلوم الإسلامية، وإن اختلفت موضوعاتها ومناهجها.

ومن أبرز صور هذا التكامل ما عبّر عنه الباحثون بمفهومي **الاستمداد والامتداد**؛ فالاستمداد يتمثل فيما يأخذه علم من مسائل ومناهج علم آخر، أما الامتداد فيظهر فيما يمتد من معرفة علمية إلى مجال معرفي آخر. ومن هذا الباب استمد علم التفسير من اللغة والحديث والفقه وأصول الفقه وعلم الكلام وغيرها من العلوم، بحسب ما تقتضيه طبيعة النص المراد تفسيره والقضية التي يعالجها.

وقد عبّر أبو حامد الغزالي عن هذا الترابط بين العلوم بقوله إن العلوم «متعاونة وبعضها مرتبط ببعض»[1]، وهو ما يجعل دراسة علاقة الكلام بالتفسير جزءًا من فهم البنية المعرفية للعلوم الإسلامية نفسها.

المطلب الأول: وجوه التوافق بين علم الكلام وعلم التفسير

أولًا: التوافق في المقصد والغاية

يجتمع علم التفسير وعلم الكلام في مقصد عام يتمثل في **خدمة الوحي وبناء التصور الديني الصحيح**، وإن اختلف مدخل كل منهما إلى ذلك.

فعلم التفسير يتجه أساسًا إلى الكشف عن معاني كلام الله تعالى وبيان مراده بحسب الطاقة البشرية، واستنباط ما يتضمنه القرآن من هدايات وأحكام ومعارف.

أما علم الكلام فيتجه إلى تقرير أصول الاعتقاد وإثباتها والدفاع عنها، ودفع الاعتراضات والشبه الموجهة إليها بالحجج النقلية والعقلية.

ومن ثم يلتقي العلمان خاصة في الآيات المتصلة بمباحث **الإلهيات والنبوات والسمعيات**؛ إذ لا يستطيع المفسر عند معالجة هذه الآيات أن ينفصل انفصالًا تامًا عن التصورات العقدية التي تتعلق بموضوعها، كما لا يستطيع المتكلم بناء مذهبه العقدي بمعزل عن النصوص القرآنية التي تمثل أهم أصول الاستدلال في العقيدة الإسلامية.

ويظهر هذا التقارب بصورة خاصة في مقصد **إصلاح الاعتقاد**؛ إذ عد الطاهر ابن عاشور من مقاصد القرآن والتفسير "إصلاح الاعتقاد وتعليم العقد الصحيح"[2]، لما لذلك من أثر في إصلاح الإنسان وتحرير العقل من الأوهام والتصورات التي لا يقوم عليها دليل.

---

[1] أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، ج1، ص51–52.

[2] محمد الطاهر ابن عاشور، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م، ج1، ص40.

وعلى هذا الأساس، يلتقي علم التفسير بعلم الكلام في غاية أساسية؛ هي **بناء الفهم الصحيح للنصوص المتعلقة بالعقيدة، وصيانة الاعتقاد مما قد يلحق به من تأويلات أو تصورات فاسدة.**

وهذا الوجه من التكامل هو الذي سيظهر بصورة جلية عند ابن خمير؛ لأن تفسيره للآيات المتعلقة بالأنبياء لم يكن غايته مجرد بيان مدلول الألفاظ، وإنما كان يهدف في الوقت نفسه إلى حماية أصل عقدي مركزي هو **عصمة الأنبياء وتنزيه مقام النبوة.**

ثانيًا: التوافق في موضوعات الاشتغال

يتجلى التكامل بين العلمين كذلك في اشتراكهما في معالجة جملة من الموضوعات؛ فقد ضمت كتب التفسير منذ وقت مبكر مسائل تدخل في صميم علم الكلام، خاصة ما تعلق منها بصفات الله تعالى، وأفعاله، والقضاء والقدر، والرؤية، والنبوة، والمعجزات، والعصمة، واليوم الآخر.

ولهذا اهتم المتكلمون منذ المراحل الأولى للدرس الكلامي بالقرآن تفسيرًا وتأويلًا، ولا سيما بالآيات التي أصبحت مجالًا للخلاف بين الفرق والمذاهب.

وقد عني المتكلمون بالآيات المتشابهة عناية خاصة، حتى أفرد بعضهم هذا اللون من الآيات بالتصنيف، لأن الخلاف في فهمها وتأويلها كان من أهم أسباب الخلاف العقدي بين الفرق الإسلامية.

وتكشف عناوين بعض المؤلفات عند المتقدمين عن هذا الارتباط المبكر؛ فقد نُسب إلى ضرار بن عمرو الغطفاني (ت. نحو 200هـ) تصنيفٌ مبكر في مجال الدراسات القرآنية؛ إذ ذكر ابن النديم[3] ضمن مصنفاته كتابَ تفسير القرآن وكتابَ تأويل القرآن، وهو ما يكشف عن حضور الاشتغال التفسيري والتأويلي ضمن اهتمامات المتكلمين منذ مرحلة مبكرة، كما نسب إلى بشر بن المعتمر (ت. 210هـ) كتاب في تأويل متشابه القرآن[4]، وتواصل هذا الحضور العقدي في مجال التفسير مع أبي منصور الماتريدي (ت. 333هـ)، صاحب التفسير المشهور بتأويلات أهل السنة أو تأويلات القرآن، الذي يمثل نموذجًا ناضجًا لامتزاج التفسير بالبحث الكلامي، ولا سيما في قضايا التوحيد والصفات والنبوة والإيمان.

ولا يقتصر الأمر على المتكلمين، بل يظهر في طبيعة التأليف التفسيري عمومًا؛ فالمفسر يتأثر بتكوينه العلمي، ولذلك ظهرت تفاسير يغلب عليها النحو، وأخرى يغلب عليها الفقه، وأخرى تتجلى فيها الصنعة الكلامية بصورة واضحة، كما هو الشأن في **"مفاتيح الغيب"** لفخر الدين الرازي.

ومن هنا كان من الطبيعي أن تتسرب مباحث علم الكلام إلى كتب التفسير، كما كانت نصوص القرآن وتفسيرها مادة أساسية للمؤلفات الكلامية.

المطلب الثاني: مظاهر استمداد علم التفسير من علم الكلام

يمكن رد أبرز مظاهر استمداد علم التفسير من علم الكلام إلى ثلاثة مستويات مترابطة :**العبارة، والمسألة، والمنهج.**

أولًا: التكامل على مستوى العبارة والمصطلح

[3] ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، قابله على أصوله وعلّق عليه وقدّم له أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 1430هـ/2009م، ج1، ص597.

[4] ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران، 1971م، ص205.

استعمل المفسرون، ولا سيما من كانت لهم عناية بعلم الكلام، جملة من المصطلحات والتعابير التي تشكلت داخل الحقل الكلامي، مثل : **الجوهر، والعرض، والتنزيه، والحدوث، والقدم، والواجب، والجائز، والمستحيل** وغيرها.

ولا يعني انتقال هذه المصطلحات إلى كتب التفسير تحول التفسير إلى علم كلام، وإنما يعكس استفادة المفسر من الجهاز المفاهيمي الذي وفره هذا العلم في تحليل القضايا العقدية.

فالمصطلح الكلامي يساعد المفسر، في بعض المواضع، على ضبط القضية وإخراجها من العموم إلى التحديد؛ خاصة عندما يتعلق الأمر بتفسير نصوص تحتمل دلالات مختلفة في باب الإلهيات أو النبوات.

وهذا الجانب له أهميته في دراسة ابن خمير؛ لأن لغته في «تنزيه الأنبياء» ليست لغة القصاص أو ناقل الروايات، وإنما تظهر فيها آثار تكوين المتكلم من خلال طريقة تحرير القضايا وصياغة الاعتراضات وتحديد ما يجوز وما يستحيل في حق الأنبياء.

ويظهر أثر الاصطلاح الكلامي في خطاب ابن خمير منذ مقدمة كتابه؛ إذ جعل من أسباب الخلل في تناول قصص الأنبياء الجهلَ بـ"**حقيقة النبوة وما يجوز على أنبياء الله تعالى وما يستحيل وما يجب**"[5]. وهذه الصياغة تحيل مباشرة إلى التقسيم الكلامي لأحكام النبوة إلى الواجب والجائز والمستحيل، كما يرد في السياق نفسه حديثه عن تنزيه الله تعالى عن النقائص واتصافه بصفات الكمال، وعن وصف الأنبياء بالصدق والعصمة والتنزيه. وبذلك لا يستعير ابن خمير من علم الكلام النتائج العقدية فحسب، بل يستعير كذلك جهازه الاصطلاحي وطريقته في تحرير الأحكام، ثم يوظفهما داخل عمل يقوم على شرح الآيات وتأويل ما أشكل من قصص الأنبياء.

ثانيًا: التكامل على مستوى المسائل.

من أكثر مظاهر العلاقة وضوحًا دخول مسائل علم الكلام في مادة التفسير.

فالمباحث العقدية الكبرى التي درج المتكلمون على تقسيمها إلى **الإلهيات والنبوات والسمعيات** حاضرة بصورة واسعة في كتب التفسير.

ويظهر هذا بصورة واضحة في مبحث النبوات؛ إذ إن الآيات التي تتحدث عن الأنبياء ومعجزاتهم وأحوالهم وما صدر عنهم تفرض على المفسر جملة من الأسئلة ذات الطبيعة الكلامية، ومنها:

ما الذي يجب للنبي؟ وما الذي يجوز عليه؟ وما الذي يستحيل في حقه؟ وما حدود عصمته؟

وكيف تفهم النصوص التي ورد فيها عتاب لبعض الأنبياء؟

وكيف يتعامل مع الروايات التي تنسب إليهم أفعالًا تتعارض مع مقام الاصطفاء والنبوة؟

وهذه الأسئلة، وإن ظهرت داخل كتب التفسير، هي في جوهرها من مسائل علم الكلام.

ومن هنا يتضح أن كتاب ابن خمير «تنزيه الأنبياء» يمثل نموذجًا بالغ الدلالة على هذا التداخل؛ فالمادة التي يعالجها مادة قرآنية تفسيرية، بينما القضية التي تنتظم حولها هذه المادة قضية كلامية تتعلق **بأصل العصمة**.

ويتجلى هذا التكامل على مستوى المسائل بوضوح في معالجة ابن خمير لقصة داود عليه السلام؛ إذ انتقلت **مسألة عصمة الأنبياء**، وهي من المسائل المركزية في باب النبوات عند المتكلمين، إلى داخل العملية التفسيرية نفسها. فبعد عرضه للآيات المتعلقة بقصة الخصمين، وتفسيره لجملة من ألفاظها، قدم قبل الخوض في الإشكالات المتعلقة بها مقدمات عقدية، صدرها بقوله: "**إحداها ما صح من إجماع الأمة قاطبة**

[5] أبو الحسن علي بن أحمد ابن خمير السبتي، تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، لبنان، ط1، 1411هـ/1990م، ص24.

على عصمة الأنبياء من الكبائر"[6]. وانطلاقًا من هذا الأصل أعاد النظر في التأويلات والروايات التي نسبت إلى داود عليه السلام ما يقدح في مقام النبوة، وحمل ما ورد في الآيات من عتاب واستغفار على معنى لا يناقض أصل العصمة، من قبيل فعل المباح الذي كان غيره أولى بمقام النبي.

ويكشف هذا المثال أن حضور علم الكلام في التفسير عند ابن خمير لا يقتصر على استعارة المصطلحات، وإنما يمتد إلى **المسائل نفسها**؛ فالسؤال الكلامي المتعلق بما يجوز على النبي وما يستحيل في حقه أصبح سؤالًا تفسيريًا يتحكم في فهم الآية وترجيح دلالتها. ومن ثم تداخلت في معالجة القصة مادة التفسير، المتمثلة في تحليل ألفاظ الآيات وسياقها ونقد الروايات الواردة فيها، مع المسألة العقدية المتمثلة في عصمة الأنبياء وحدود ما يجوز عليهم؛ وهو ما يقدم نموذجًا واضحًا للتكامل بين علم الكلام وعلم التفسير عند ابن خمير.

ثالثًا: التكامل على مستوى المنهج.

لا يقتصر تأثير علم الكلام في التفسير على الموضوعات والمصطلحات، بل يمتد إلى **الطريقة التي تعرض بها المسائل وتعالج بها الاعتراضات.**

وقد طور المتكلمون منهجًا يقوم على النظر والحجاج والمناظرة، وتحليل الأقوال، وحصر الاحتمالات، وإيراد الاعتراضات والإجابة عنها.

وهو منهج له أصل قرآني ظاهر؛ فالقرآن نفسه يعرض الحجج ويحاور المخالفين ويناقش دعاواهم، ومن أبرز نماذج ذلك ما ورد في محاجة إبراهيم عليه السلام لقومه.

وقد انتقلت هذه الصنعة الحجاجية إلى كتب التفسير، وخاصة عند المفسرين الذين كانت لهم مشاركة في علم الكلام، فكثر عندهم استعمال صيغ من قبيل:

فإن قيل... قلنا...ومن شواهده قول إمام الحرمين الجويني في مبحث الكرامات: "**فإن قيل: فما الفرق بين الكرامة والمعجزة؟ قلنا**..."[7]؛ وهي صيغة تكشف عن الطبيعة الحجاجية لعلم الكلام، القائمة على توقع الاعتراض، وتحرير محل النزاع، ثم إقامة الجواب والدليل.

أو عرض الاحتمالات المختلفة للآية ثم مناقشتها واحدًا واحدًا، وصولًا إلى ترجيح الوجه الذي يراه المفسر أكثر انسجامًا مع اللغة والسياق والأصول الشرعية.

وسيظهر هذا المنهج بصورة واضحة عند ابن خمير؛ إذ لا يكتفي في كثير من المواضع بذكر المعنى الذي يختاره، وإنما يعرض القول المخالف، ويكشف ما يراه من لوازمه، ثم يرد عليه باستعمال النقل واللغة والنظر العقلي والأصل العقدي.

ومن أمثلة ذلك ما صنعه ابن خمير في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴾[ص: 22] من قصة داود عليه السلام؛ إذ افترض اعتراضًا مؤداه أن طلب داود، باعتباره خليفة وصاحب سلطان، قد يحمل المطلوب منه على الاستجابة هيبةً وخوفًا، فصاغ المسألة على الطريقة الجدلية بقوله: "فإن قيل..."، ثم أجاب: "قلنا: صحيح ما اعترضت به..."[8]. ولم يكتف بمجرد رد القول، بل سلّم أولًا بإمكان الاعتراض من حيث الأصل، ثم ناقش لازمه، وبيّن أن مثل هذا الحمل إنما يتصور ممن عُرف بالظلم والغصب، لا ممن عُرف بالعدل، ثم قوّى ذلك بالأصل العقدي المتعلق بعصمة الأنبياء. كما استعمل الطريقة نفسها عند الاعتراض على قوله تعالى: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾[ص:23]، فعرض الإشكال، وحصر وجوه الجواب، واستدل بالنص واللغة والنظر. ويكشف هذا بوضوح عن انتقال الصنعة الحجاجية الكلامية إلى الممارسة

---

[6] ابن خمير السبتي، تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، لبنان، ط1، 1411هـ/1990م، ص31-32

[7] إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، دار الكتب العلمية، بيروت، ص129-130

[8] ابن خمير السبتي، تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، ص33.

التفسيرية عند ابن خمير؛ فموضوع المناقشة تفسير آيات قصة داود، أما طريقة بنائها فجدلية تقوم على الاعتراض والجواب، وتحليل اللوازم، وحصر الاحتمالات، والترجيح بالدليل

وعليه، يمكن القول إن **المادة عند ابن خمير تفسيرية، بينما جانب معتبر من طريقة بناء الحجاج فيها كلامي.**

المطلب الثالث: علم الكلام أداة لضبط التفسير ونقد المرويات.

من أهم جوانب التكامل بين علم الكلام وعلم التفسير استفادة المفسرين من **القواعد العقدية في نقد الروايات والتأويلات.**

وقد تنبه العلماء إلى أن المفسر إذا افتقد المعرفة بما يجوز على الله تعالى وما يستحيل عليه، أو بما يجب للأنبياء وما يمتنع في حقهم، فقد يؤدي به ظاهر بعض الأخبار إلى إثبات معان تخالف الأصول العقدية.

ولهذا عد بعض العلماء المعرفة بالقضايا العقدية من أدوات المفسر.

"وقد عدّ الراغب الأصفهاني علم الكلام من العلوم التي يحتاج إليها المفسر، فقال: "والتاسع: معرفة الأدلة العقلية والبراهين الحقيقية، والتقسيم والتحديد، والفرق بين المعقولات والمظنونات وغير ذلك، وهو علم الكلام"[9]؛ وهو نص صريح في أن جانبًا من الأدوات العقلية والكلامية يدخل ضمن آلة المفسر عنده.

وقد عدّ الألوسي علم الكلام من العلوم التي يحتاج إليها المفسر، فقال في تعداد آلات التفسير: "السادس: الكلام فيما يجوز على الله وما يجب له وما يستحيل عليه والنظر في النبوة...، ثم أكد ضرورة ذلك بقوله: "ولولاه يقع المفسر في ورطات".[10]

كما نبَّه ابن الجوزي إلى خطورة الاقتصار على ظواهر المرويات من غير امتلاك الآلة العقلية التي يُعرف بها ما يجوز في حق الله تعالى وما يستحيل، منتقدًا من وصفهم بجهلة الناقلين؛ إذ قال: "**إذ ليس لهم حظ من علوم المعقولات التي بها يعرف ما يجوز على الله وما يستحيل**"[11]، ثم بيّن أن المعرفة بالمعقولات تحول دون حمل ظواهر المنقولات على التشبيه، وأن فقدانها قد يؤدي إلى تفسير النصوص بمقتضى الحس. ويكشف هذا النص عن وعي واضح بوظيفة المعرفة الكلامية والعقلية في ضبط فهم النصوص العقدية وصيانتها من التشبيه والتجسيم.

ولا يقتصر أثر القواعد العقدية في التفسير على باب الإلهيات، بل يظهر كذلك في النبوات والسمعيات.

ومن الشواهد الدالة على ذلك موقف فخر الدين الرازي من الأخبار الواردة في قصة هاروت وماروت؛ إذ حكم على الرواية التي نسبت إليهما جملة من المعاصي بأنها "فاسدة مردودة غير مقبولة، وجعل أول أوجه ردها ما تقدم من الدلائل الدالة على عصمة الملائكة عن كل المعاصي"[12]. فغدت القاعدة العقدية المتعلقة بعصمة الملائكة معيارًا لنقد المرويات التفسيرية وترجيح المقبول منها. كما ربط الرازي تفسير القصة بمسألة التمييز بين السحر والمعجزة، وهي من المسائل المتصلة بإثبات النبوة، مما يكشف عن تداخل القاعدة الكلامية مع العمل التفسيري في أكثر من مستوى.

والأمر نفسه ينطبق بصورة أوضح على **أصل عصمة الأنبياء**؛ فقد أصبحت هذه القاعدة العقدية معيارًا يستخدمه بعض المفسرين في اختبار الأخبار والتأويلات الواردة في قصص الأنبياء.

---

[9] **أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار الدعوة، الكويت، ط1، 1405هـ/1984م، ص95.**

[10] شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ/1994م، ج1، ص7.

[11] أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 1976م، ص73-74.

[12] فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، ج3، ص220، عند تفسير سورة البقرة، الآية 102

ويمكن تمثيل هذا المسار في الصورة الآتية:

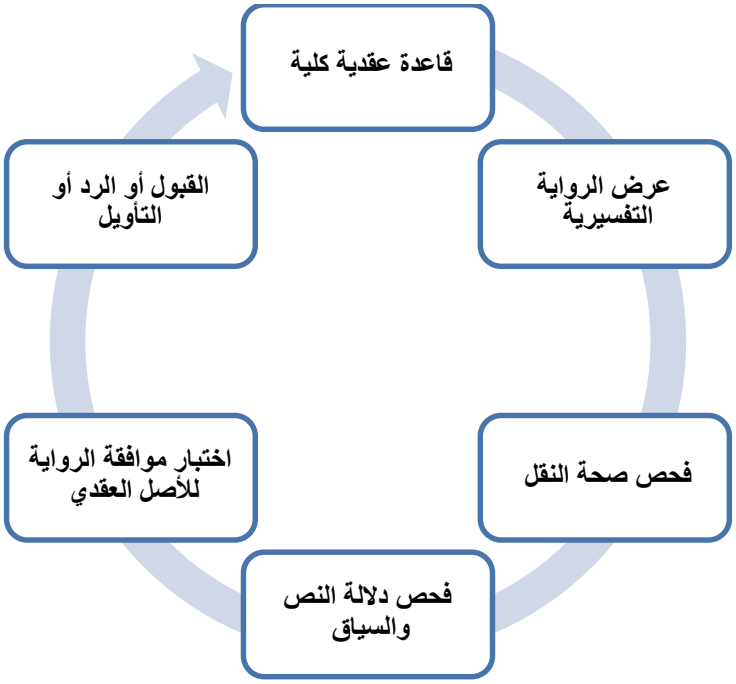

وهذه النقطة تمثل المدخل المباشر لفهم مشروع ابن خمير في «تنزيه الأنبياء»؛ إذ إن جزءًا كبيرًا من عمله يقوم على فحص الأخبار التي تسربت إلى تفسير قصص الأنبياء، ثم رد ما يراه مخالفًا لمقام النبوة، والبحث عن تفسير للآيات يجمع بين دلالة النص وبين الأصل العقدي القاضي بالعصمة.

وبذلك لم يكن علم الكلام بالنسبة إليه مادة نظرية مستقلة عن التفسير، وإنما أدى وظيفة **نقدية وضابطة للعملية التفسيرية**.

المطلب الرابع: أثر الخلفية العقدية للمفسر في توجيه التفسير.

إذا كان علم الكلام يوفر للمفسر جملة من الأدوات والمفاهيم التي تساعده على فهم النصوص العقدية، فإن هذه العلاقة تثير في الوقت نفسه إشكالًا منهجيًا يتعلق بمدى تأثير **الخلفية المذهبية للمفسر** في تفسيره.

فالمفسر لا يدخل إلى النص خاليًا من المعارف والتصورات السابقة؛ بل يحمل تكوينًا لغويًا وفقهيًا وأصوليًا وعقديًا، وقد تترك هذه المعارف أثرًا في اختياراته التفسيرية.

ويتضح ذلك عند مقارنة تفاسير المدارس العقدية؛ فالمعتزلي، مثلًا، يولي اهتمامًا خاصًا بالآيات المتعلقة بأصول التوحيد والعدل، كما أن المفسر الأشعري يعالج نصوص الصفات والأفعال والنبوة في ضوء أصول مدرسته.

وقد تنبه علماء أصول التفسير إلى أثر التصورات السابقة في توجيه العملية التفسيرية؛ فنبه ابن تيمية، في معرض حديثه عن أسباب الخطأ في التفسير من جهة الاستدلال، إلى صنف من المفسرين وصفهم بأنهم: "قوم اعتقدوا معاني، ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها"[13]، مبينًا أن نظرهم إلى المعنى الذي اعتقدوه يكون سابقًا على استنطاق دلالة النص، حتى قد يسلبوا اللفظ ما دل عليه، أو يحملوه على ما لم يدل عليه. وهذا التنبيه يكشف عن إشكال منهجي دقيق في العلاقة بين العقيدة والتفسير؛ فليس محل الإشكال في امتلاك المفسر خلفية عقدية في ذاتها،

[13] أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1980م، ص33.

وإنما في تحول هذه الخلفية إلى نتيجة سابقة تتحكم في دلالة النص بدل أن تدخل معه في عملية استدلالية تراعي اللغة والسياق وسائر الأدلة. وقد نقل السيوطي هذا الكلام في "الإتقان"[14] وعدّه كلامًا نفيسًا.

ومن هنا أصبحت الخلفية العقدية للمفسر إحدى العوامل المهمة في تشكل الاتجاهات التفسيرية.

غير أن هذا التأثير يمكن أن يسلك مسارين مختلفين:

الأول :أن يكون علم الكلام أداة منهجية تساعد على تحرير الدلالة، والجمع بين النصوص، ونقد الأخبار، ودفع ما يتعارض مع الأصول القطعية.

والثاني :أن تتحول المقدمات المذهبية إلى سلطة مسبقة على النص، فيصبح مقصد التفسير البحث عن أدلة تؤيد موقفًا مقررًا سلفًا.

ومن ثم فإن التكامل المعرفي المحمود بين الكلام والتفسير لا يعني إخضاع النص القرآني للمذهب، وإنما يعني **تعاون أدوات العلمين من أجل بناء فهم متماسك للنص، يراعي اللغة والسياق وصحيح المنقول والقواعد العقدية القطعية.**

وهذه الملاحظة المنهجية ضرورية عند دراسة ابن خمير؛ فلا يكفي القول إنه حمل الآيات على ما يوافق أصل العصمة، وإنما ينبغي تحليل المسار الاستدلالي الذي اتبعه:

هل اعتمد على اللغة؟ وهل استند إلى السياق؟ وكيف تعامل مع الروايات؟ وهل جمع بين الآيات؟ وما موقع القاعدة العقدية في عملية الترجيح؟

وبهذا الانتقال من مجرد رصد النتيجة إلى تحليل **آليات إنتاجها** نستطيع تحديد حقيقة التكامل بين علم الكلام والتفسير في مشروع ابن خمير.

إذن بناء على ما سبق في هذا المبحث يتبين أن العلاقة بين علم الكلام وعلم التفسير ليست علاقة عرضية، بل هي علاقة **استمداد وتأثير متبادل** ترجع إلى وحدة المصدر واتصال موضوعات العلمين.

وإذا كان هذا التكامل ظاهرًا في التراث التفسيري عمومًا، فإنه يتجسد بصورة أكثر تحديدًا في كتاب **"تنزيه الأنبياء" لابن خمير السبتي**؛ لأن مؤلفه ينطلق من أصل كلامي يتمثل في عصمة الأنبياء، ويعالج من خلاله نصوصًا قرآنية وتفاسير وروايات تتصل بقصصهم.

ومن هنا يطرح السؤال الذي يمثل موضوع المبحث التالي:

كيف تجسد هذا التكامل عمليًا في منهج ابن خمير؟ وكيف وظف أدوات التفسير في تقرير أصل العصمة، وفي المقابل كيف وجهت أصوله العقدية اختياراته التفسيرية؟

وهو ما سنحاول بيانه من خلال دراسة **علاقة المنهج العقدي بالمنهج التفسيري عند ابن خمير السبتي.**

[14] جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، النوع الثمانون: في طبقات المفسرين، ج2، ص441-442.

المبحث الثاني: تجليات التكامل بين المنهج العقدي والمنهج التفسيري عند ابن خمير السبتي: نماذج تطبيقية من "تنزيه الأنبياء".

بعد تأصيل العلاقة بين علم الكلام وعلم التفسير وبيان أوجه التكامل بينهما، تقتضي طبيعة هذا البحث الانتقال من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي؛ للكشف عن الكيفية التي مارس بها ابن خمير السبتي هذا التكامل داخل كتابه "تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء".

ولا تكفي في هذا المستوى ملاحظة أن موضوع الكتاب عقدي وأن مادته قرآنية، بل يتعين الوقوف على آليات إنتاج المعنى عند ابن خمير: كيف يحدد الإشكال العقدي؟ وكيف يتعامل مع المرويات التفسيرية؟ وكيف يستثمر اللغة والسياق والجمع بين الآيات؟ وما موقع أصل عصمة الأنبياء في عملية الترجيح؟

ولإبراز تنوع هذه الآليات وقع اختيار ثلاثة نماذج :قصة داود، وقصة يوسف، وقصة آدم عليهم السلام؛ لأنها تكشف عن ثلاثة مسالك متكاملة في صناعة التفسير عند ابن خمير :نقد الرواية، والتحليل اللغوي والدلالي، والجمع بين النصوص مع توظيف القواعد العقدية والأصولية.

المطلب الأول: قصة داود عليه السلام ونقد المرويات التفسيرية في ضوء أصل العصمة.

أولًا: الإشكال العقدي في تفسير القصة.

يبدأ ابن خمير حديثه عن داود عليه السلام بعنوان دال هو: "ذكر ما اختلقوه في قصة داود عليه السلام"[15]، ثم يعرض الرواية التي شاعت في بعض كتب القصص والتفسير، والتي نسبت إلى داود عليه السلام أنه رأى امرأة فأعجبه حسنها، ثم علم أنها زوجة أوريا[16]، فطلب من زوجها أن ينزل له عنها، فلما أبى أُرسل إلى الغزو وقُدِّم في مواطن القتال حتى قُتل، ثم تزوجها داود؛ وهي الرواية التي وصفها ابن خمير منذ البداية بأنها من "شنيع تخرصهم وما اختلقوه عليه[17]."

ويتجاوز الإشكال هنا مجرد صحة خبر تاريخي؛ لأن مضمون الرواية، إذا قبل، ينسب إلى نبي من أنبياء الله أفعالًا من جنس الكبائر، وهو ما يصادم أصلًا كلاميًا مركزيًا عند ابن خمير يتعلق بتنزيه الأنبياء وعصمتهم.

فالآيات التي ينطلق منها النقاش هي قوله تعالى:

﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ..... بِمَا نَسُواْ يَوۡمَ ٱلۡحِسَابِ﴾[ص:20-25]

وقد ربطت الرواية التي حكاها ابن خمير بين الخصمين [18]وبين ما زُعم وقوعه من داود عليه السلام في قصة امرأة أوريا؛ فجعلت مجيء الخصمين تمثيلًا لحاله، وفسرت استغفاره وخروره راكعًا وإنابته في ضوء ذلك. غير أن ابن خمير لا يقبل هذا الربط ابتداءً، بل يضع بعد عرض الرواية قاعدة منهجية صريحة، فيقرر أن الذي ينبغي التعويل عليه في هذه القصة وأمثالها هو "ما جاء به الكتاب العزيز، أو ما صح عن الرسول عليه السلام من الخبر"[19]، ثم يعود إلى الآيات نفسها، مؤكدًا أن قصة داود "مذكورة على الكمال مفصلة في القرآن"[20]، ويشرع في تفسير ألفاظها من داخل النص.

---

[15] ابن خمير السبتي، تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، لبنان، ط1، 1411هـ/1990م، ص37-38.

[16] أوريا هو **شخصية واردة في الرواية الكتابية**، ويُسمّى في العهد القديم **"أوريا الحِتّي"** .(Uriah the Hittite) "كان جنديًا في جيش داود، وزوجًا للمرأة المعروفة في المصادر الكتابية باسم **بثشبع** .ويذكر سفر صموئيل الثاني أن داود سأل عن المرأة التي رآها، فقيل له إنها بثشبع زوجة أوريا الحثي

[17] ابن خمير السبتي، تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، ص37-38.

[18] الرواية تزعم أن الملائكة تمثلت في صورة الخصمين،

[19] ابن خمير السبتي، *تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء*، ص38.

[20] المصدر السابق، ص38-39،

وهنا يبرز سؤال منهجي تكشف عنه معالجة ابن خمير :**هل تتضمن الآيات القرآنية نفسها ما نُسب إلى داود في قصة أوريا، أم أن هذا المعنى المشكل نشأ من الروايات القصصية التي أُلحقت بالنص؟** ومسار ابن خمير في التفسير يميل بوضوح إلى الثاني؛ إذ يفصل بين ثبوت النص القرآني وبين التفاصيل القصصية الخارجية، ثم يعيد بناء معنى الآيات اعتمادًا على القرآن، وصحيح الخبر، واللغة، والأصل العقدي في عصمة الأنبياء.

ثانيًا: تقديم القرآن وصحيح السنة على الأخبار القصصية.

أول أداة يستخدمها ابن خمير في معالجة الإشكال هي نقد مصادر التفسير. فبعد عرض ما تداولته كتب القصص والتواريخ وبعض التفاسير، يقرر قاعدة منهجية شديدة الوضوح، فيقول:

"والذي ينبغي أن يُعوَّل عليه في هذه القصة وما يضاهيها من القصص، ما جاء به الكتاب العزيز، أو ما صح عن الرسول عليه السلام من الخبر، وما سوى ذلك فيُطرح هو ومختلقه وراويه."[21]

ثم يطرح ما وراء ذلك من الأخبار التي لا يثبت عليها دليل. وتكشف هذه العبارة عن بعد تفسيري مهم؛ فابن خمير لا يبدأ بتأويل النص لكي يوافق أصل العصمة، وإنما يبدأ بسؤال سابق :ما المصدر الذي أثبت أصلًا وقوع هذه الوقائع؟

وبذلك تصبح القاعدة العقدية في عصمة الأنبياء مرتبطة بقاعدة تفسيرية حديثية تقوم على عدم قبول الأخبار غير الثابتة في تفسير القرآن، خاصة إذا ترتب عليها مساس بمقام النبوة.

وهذا التطبيق يجسد بصورة واضحة ما سبق تقريره في المبحث الأول من أن علم الكلام يمكن أن يؤدي وظيفة نقدية في التفسير، فيدفع المفسر إلى إعادة فحص الرواية التي بُني عليها المعنى العقدي.

ثالثًا: العودة إلى النص القرآني وتحليل ألفاظه.

بعد إسقاط سلطة الرواية القصصية، يعود ابن خمير إلى الآيات نفسها، فيشرع في تفسيرها جزءًا جزءًا.

فهو يفسر الاستفهام في قوله تعالى :﴿وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ﴾[ص: 20] على معنى التقرير والتنبيه، لامتناع حمل استفهام الله تعالى على طلب العلم، ثم يتناول لفظ «الخصم» واستعمال الواحد في معنى الجمع، ويشرح معنى «تسوروا المحراب» ودلالة فزع داود منهم.[22]

وهنا نلاحظ انتقاله من الأصل الكلامي المتعلق بعلم الله تعالى إلى التحليل اللغوي للتركيب القرآني؛ فتتداخل المعارف العقدية واللغوية داخل العمل التفسيري نفسه. ثم ينتقل إلى الألفاظ التي بني عليها جانب كبير من الرواية، وخاصة:

﴿أَكْفِلْنِيهَا﴾، و﴿عَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾، و﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ﴾.

فيفسر ﴿أَكْفِلْنِيهَا﴾بمعنى النزول له عنها، ويشرح ﴿عَزَّنِي فِي الخِطَابِ﴾ بمعنى غلبني، ويلاحظ أن داود قيد الحكم بالظلم بسؤال النعجة.[23] والمهم هنا أن ابن خمير يعيد بناء معنى القصة من الدلالة القرآنية المباشرة، بدل قراءة الآيات من خلال تفاصيل قصة أوريا التي لم يصرح بها القرآن.

رابعًا: حضور الأصل الكلامي في عملية الترجيح.

بعد التحليل التفسيري يقدم ابن خمير ثلاث مقدمات عقدية تحدد الإطار الذي يقرأ في ضوئه القصة.

---

[21] نفسه، ص38

[22] ابن خمير السبتي، تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، ص28-29

[23] المصدر السابق، ص31-33.

وأهم هذه المقدمات تقرير ابن خمير ما وصفه بإجماع الأمة على عصمة الأنبياء من الكبائر، ثم تصريحه بأنه سيشرح هذه القصص على مذهب من ذهب إلى تنزيه الأنبياء عن الصغائر أيضًا؛ بحيث يحمل ما ورد فيه العتاب على فعل مباح كان غيره أولى بمقام النبوة[24]. وهذه القواعد ذات أهمية خاصة؛ لأنها تكشف صراحة عن البناء الذي يقوم عليه تفسير ابن خمير:

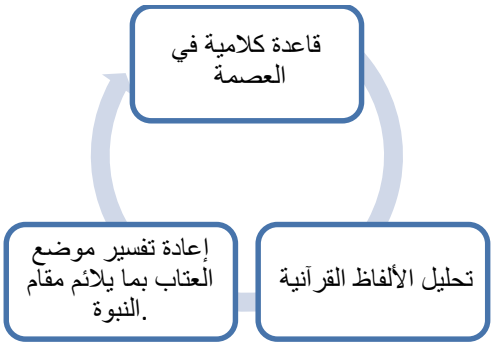

فهو لا ينكر وجود العتاب والاستغفار في الآيات، وإنما ينازع في تفسير السبب الذي تعلق به ذلك العتاب.

ومن ثم لا يكون الاستغفار، في منهجه، دليلًا بذاته على صحة قصة أوريا، ولا على وقوع كبيرة من داود عليه السلام، وإنما ينبغي تحديد سبب العتاب من داخل النص وفي ضوء ما تقرر في باب النبوات.

خامسًا: الدلالة المنهجية للنموذج.

يكشف نموذج داود عليه السلام عن ثلاثة مستويات واضحة من التكامل بين الكلام والتفسير عند ابن خمير:

- **المستوى الأول**: نقد الرواية؛ إذ عرض الأخبار القصصية على معيار صحة النقل.
- **المستوى الثاني**: تفسير النص بالنظر في لسان العرب وسياق الآيات بدل إخضاعه لتفاصيل الرواية الخارجية.
- **المستوى الثالث**: استحضار أصل عصمة الأنبياء في ترجيح المعنى الذي لا ينسب إلى النبي ما يناقض مقامه.

وبذلك لا يقوم دفاع ابن خمير عن داود عليه السلام على مجرد إعلان الأصل العقدي، بل على تفكيك البنية التفسيرية التي أنتجت الاتهام :مصدر غير ثابت، ثم تحميل ألفاظ القرآن ما لا يلزمها، ثم بناء نتيجة عقدية على ذلك.

وهذا يمثل صورة دقيقة للتكامل بين علم الكلام وعلم التفسير؛ فالأصل الكلامي يدفع إلى نقد القراءة، لكن عملية النقد نفسها تمارس بأدوات المفسر والمحدث واللغوي.

المطلب الثاني: قصة يوسف عليه السلام والتحليل اللغوي في خدمة أصل العصمة.

يكشف هذا النموذج عن مسلك آخر من مسالك التكامل عند ابن خمير، يتمثل في توظيف **التحليل اللغوي والدلالي** لمعالجة ما قد يوهم التعارض مع أصل عصمة الأنبياء، من خلال الوقوف على دلالة ألفاظ الآية وسياقها واحتمالاتها التفسيرية.

أولًا: موضع الإشكال.

يمثل قوله تعالى:﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ﴾ [يوسف: 24]؛ واحدًا من أكثر المواضع التي ناقش فيها المفسرون قضية عصمة يوسف عليه السلام. وقد أوردت بعض الأخبار تفاصيل نسبت إليه أفعالًا ومقدمات للفاحشة، فكان السؤال العقدي هو :ما حقيقة الهم المنسوب إلى يوسف عليه السلام؟ وهل يستلزم وقوعه فيما ينافي العصمة؟

24 نفسه، ص42.

وقبل الخوض في دلالة لفظ "الهم"، يقدم ابن خمير مقدمة عقدية، فيقرر "أن يوسف عليه السلام كان نبيًا قبل واقعة المراودة، ويستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [يوسف: 22]، ثم يصرح بأن الحكم والعلم المذكورين في الآية محمولان على النبوة"[25]

ويكشف هذا التقديم عن طريقته في الجمع بين الآيات وترتيب الوقائع القرآنية قبل إصدار الحكم العقدي.

ثانيًا: تحرير معنى «الهم» من جهة اللغة.

ينتقل ابن خمير إلى التحليل اللغوي للفظ "الهم"، فيقرر أن "الهم في اللسان هو الخاطر الأول"، وأنه إذا تمادى سمي إرادة وعزمًا؛ وبذلك يميز بين مجرد الخاطر وبين الفعل الواقع. ثم يعزز هذا التمييز بالاستدلال بالحديث النبوي فيمن همّ بسيئة فلم يعمله[26]، ليدلل على أن مجرد الهم لا يستلزم وقوع الفعل ولا ثبوت الذنب[27].

وهذا التحرير الدلالي بالغ الأهمية؛ لأن كثيرًا من الإشكال العقدي، في نظر ابن خمير، نشأ من الانتقال غير المبرر من قول القرآن الكريم ﴿هم بها﴾ إلى نسبة أفعال حسية محددة إلى يوسف عليه السلام. فالنص أثبت «الهم»، بينما الأخبار أضافت سلسلة من الأفعال والتفاصيل. وهنا يعمل التحليل اللغوي على تقليص المسافة بين مدلول النص وبين البناء القصصي المتراكم حوله.

ثالثًا: عرض الاحتمالات التفسيرية وعدم حصر النص في وجه واحد.

لا يقتصر ابن خمير على وجه واحد في تفسير الهم، بل يعرض "جملة من أقوال المحققين فيه؛ ومن بينها القول بأن في تركيب الآية تقديمًا وتأخيرًا، فيكون تقديرها: "ولقد همت به، ولولا أن رأى برهان ربه لهم بها"، ثم يقرر أن التقديم والتأخير سائغ في لسان العرب."[28]

ويعرض بعد ذلك وجهًا آخر، فيحمل الهم "على مقتضى البشرية من غير أن يتم أو يفضي إلى الفعل، ووجهًا يجعل المراد مقاربة الهم لولا العصمة السابقة، فيكون إطلاق الهم على هذا المعنى مجازًا؛ ثم يذكر تفسيرًا آخر يحمله على استجابة بشرية غريزية وصفها بأنها "ضرورية غير مكتسبة"، ومن ثم لا تترتب عليها مؤاخذة."[29]

وهذه الطريقة تكشف عن بعد تفسيري مهم في منهج ابن خمير وهو: عدم الجمود على احتمال دلالي واحد، ما دامت اللغة والنص يسمحان بأوجه متعددة لا تتعارض مع الأصل القطعي.

وهنا تتجلى الصنعة الكلامية أيضًا؛ لأنه يحصر الاحتمالات، ويعرض الأقوال، ويناقش لوازم كل قول، ثم يرجح.

رابعًا: الترجيح بالجمع بين النص والخبر والأصل العقدي

بعد استعراض تلك الأوجه يصل ابن خمير إلى نتيجة صريحة، وهي انتفاء الذنب والعتاب عن يوسف عليه السلام، بل يرى أن امتناعه عن المرأة كان لله تعالى، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّيَ أَحْسَنَ مَثْوَايَ ﴾[يوسف:23].

---

[25] أبو الحسن علي بن أحمد ابن خمير السبتي، تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، ص55.

[26] عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال فيما يرويه عن ربه:

«ومن همَّ بسيئةٍ فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنةً كاملة، فإن هو همَّ بها فعملها كتبها الله له سيئةً واحدة» .أخرجه البخاري، صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب من همَّ بحسنة أو بسيئة، حديث رقم (6491)؛ ومسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب إذا همَّ العبد بحسنة كُتبت وإذا همَّ بسيئة لم تُكتب، حديث رقم..(131)

[27] أبو الحسن علي بن أحمد ابن خمير السبتي، تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، ص57، 59.

[28] أبو الحسن علي بن أحمد ابن خمير السبتي، تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، ص58.

[29] المصدر السابق، ص58-59.

ثم يقرر ابن خمير أن "يوسف عليه السلام لا يلحقه في ذلك ذنب ولا عتب، بل يكون مأجورًا على الترك، ثم يرجح من بين الأقوال التي عرضها القول الأخير، ويراه أظهرها؛ لما يعضده من الخبر والآية."[30]

وبذلك لم تُبن النتيجة العقدية على أصل العصمة مجردًا، وإنما جاءت بعد سلسلة من العمليات التفسيرية:

إثبات زمن النبوة من ترتيب الآيات، ثم تحرير لفظ «الهم» لغويًا، ثم عرض الاحتمالات، ثم الاستدلال بالسنة، ثم قراءة الآية في ضوء موقف يوسف المصرح به: ﴿معاذ الله﴾. وهذا نموذج واضح لما يمكن تسميته بالتفسير العقدي المركب؛ إذ تتفاعل فيه الدلالة اللغوية مع السياق القرآني والحديث النبوي والأصل الكلامي.

المطلب الثالث: قصة آدم عليه السلام بين دلالة النص والتمييز بين نهي التكليف ونهي الإرشاد.

يكشف هذا النموذج عن مستوى آخر من التكامل بين التفسير والعقيدة عند ابن خمير؛ إذ لا يتعلق الإشكال هنا برواية خارجية أو بلفظ محتمل فحسب، بل بنصوص قرآنية صريحة في النهي والعصيان، مما يستدعي الجمع بين دلالات الآيات وتمييز أنواع النهي بما يحفظ انسجام النص مع أصل عصمة الأنبياء.

أولًا: خصوصية الإشكال العقدي.

تختلف قصة آدم عليه السلام عن النموذجين السابقين؛ لأن الإشكال لا يقوم أساسًا على رواية خارجية ألحقت بالنص، بل على ألفاظ قرآنية صريحة، مثل قوله تعالى: ﴿**وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ**﴾[طه: 119]،

وقوله سبحانه في قصة الشجرة والنهي عن الأكل منها. ﴿ **وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنَ اَنتَ وَزَوْجُكَ اَلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِيتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ اِلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ اَلظَّٰلِمِينَ** ﴾**[البقرة: 34]**؛ ويفتتح ابن خمير معالجته لقصة آدم عليه السلام بالتنبيه إلى "شدة الاختلاف فيها، فيقرر أن الناس اختلفوا فيها "اختلافًا لا يكاد ينضبط"، ثم يبين أن بعض القراءات اتخذت مما ورد في القصة سبيلًا إلى الإخلال بمقام آدم عليه السلام، وأن ما ترتب عليها من تصورات يمثل ـ في عبارته ـ "وصمة تجر إلى تنقيصه وتنقيص من بعده من الأنبياء."[31] فالسؤال هنا مركب وهو: كيف يجمع ابن خمير بين ألفاظ «العصيان» و«الغواية» الواردة في القرآن الكريم وبين أصل تنزيه الأنبياء؟

ثانيًا: تحديد زمن النبوة بالجمع بين الآيات.

يبدأ ابن خمير، كما صنع في قصة يوسف، بسؤال عقدي زمني :هل كان آدم نبيًا حين أكل من الشجرة؟

ويرى أن الأكل وقع قبل النبوة، ويستدل بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ اَجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ﴾ [طه: 119]؛ فيستثمر دلالة «ثم» على المهلة، ثم يربط لفظ «الاجتباء» بمواضع قرآنية أخرى؛ وخاصة قوله تعالى في سياق الأنبياء :﴿وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا﴾[مريم: 58].وكذلك قوله في يونس عليه السلام :﴿ فَاجْتَبَٰهُ رَبُّهُۥ فَجَعَلَهُۥ مِنَ اَلصَّٰلِحِينَ.﴾ [القلم: 50]، ليستدل بذلك على اتصال الاجتباء بالنبوة، ويجعل هذا أحد الأوجه الدالة على أن أكل آدم من الشجرة كان قبل نبوته"[32]

وهذه العملية نموذج صريح من تفسير القرآن بالقرآن؛ فالمدلول العقدي لـ«الاجتباء» لا يستخرج من الآية منفردة، وإنما من مقارنة استعمال المصطلح في مواضع مختلفة. كما يوظف في الوقت نفسه أداة لغوية نحوية هي دلالة حرف العطف «ثم».

---

[30] نفسه، ص59-60.

[31] أبو الحسن علي بن أحمد ابن خمير السبتي، *تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء*، ص77.

[32] أبو الحسن علي بن أحمد ابن خمير السبتي، *تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء*، ص78.

ثالثًا: التمييز بين نهي التكليف ونهي الإرشاد.

لا يكتفي ابن خمير بالوجه القائل إن أكل آدم عليه السلام من الشجرة وقع قبل النبوة، بل ينتقل إلى وجه آخر يصرح بأنه "الذي ينبغي أن يعول عليه، وهو أن النهي عن الشجرة لم يكن نهي تكليف، وإنما كان - في عبارته - "نهي إرشاد وإعلام على جهة الوصية والنصيحة لا على جهة التكليف."[33]

وهنا تنتقل المسألة من التفسير اللغوي إلى تحليل ذي طبيعة أصولية كلامية؛ إذ يميز بين صيغ الأمر والنهي بحسب دلالتها ووظيفتها، ويرى أن ورود صيغة النهي لا يستلزم في جميع السياقات التحريم التكليفي.

ويستدل ابن خمير لذلك بأمثلة من الاستعمال اللغوي ومن القرآن الكريم، مبينًا أن "صيغة الأمر والنهي لا تنحصر في التكليف، بل قد ترد للإعلام والإرشاد والنصيحة، أو للتأنيس والبشارة، أو للتحذير والوعيد والتهديد، بحسب السياق."[34]

ومن ثم يكون السؤال عنده ليس :هل ورد نهي؟ فهذا ثابت بالنص، وإنما: ما نوع هذا النهي؟ وهل يترتب على مخالفته حكم الذنب الشرعي؟ وهذه نقلة منهجية بالغة الدلالة؛ لأن ابن خمير لا ينفي اللفظ القرآني، بل يعيد تحديد نوع دلالته الشرعية.

رابعًا: إعادة تفسير ألفاظ العصيان والغواية في ضوء اللسان

بعد أن قرر أن النهي ليس نهي تكليف، يواجه مباشرة الاعتراض المستند إلى قوله تعالى إن آدم «عصى» و«غوى».

ويعود ابن خمير هنا إلى الدلالة اللغوية للألفاظ، فيقرر أن "المعصية في اللسان تدل على عدم الامتثال، سواء أكان مقصودًا أم غير مقصود، ويحمل ظلم النفس على غبنها وبخسها منافعها، كما يفسر قوله تعالى: ﴿فَغَوَىٰ﴾ بمعنى إدخال الضرر على النفس؛ وبذلك يعيد تخريج هذه الألفاظ على مقتضاها اللغوي دون أن يلزم منها الذم الشرعي."[35]

وتكمن أهمية هذا المسلك في أنه يميز بين:

المعنى اللغوي للفظ والحكم الشرعي الكلامي المترتب عليه. فليس كل ما يسمى «معصية» من حيث عدم موافقة الأمر يلزم أن يكون ذنبًا شرعيًا مستوجبًا للذم؛ لأن ذلك، في بناء ابن خمير، يتوقف على ثبوت التكليف أولًا.

ثم يلخص هذه القاعدة بقوله:" **وجملة الأمر أنه إذا لم يثبت تكليف لم يثبت إيجاب ولا حظر ولا طاعة ولا معصية يقع فيها ذم شرعي ولا مدح ولا ثواب ولا عقاب.**"[36] وهنا يظهر بصورة واضحة امتزاج علم الكلام وأصول الفقه واللغة والتفسير في معالجة آية واحدة.

خامسًا: النتيجة العقدية.

ينتهي ابن خمير إلى أن نهي آدم عن الشجرة كان، وفق الوجه الذي اختاره، للإرشاد والإعلام والنصيحة، وليس على وجه التكليف.[37] ومن ثم يحافظ على ظاهر النص من حيث وقوع النهي وعدم الامتثال، لكنه ينازع في النتيجة العقدية التي تجعل الواقعة ذنبًا شرعيًا يقدح في مقام النبوة. ويختلف هذا المسلك عن مسلكه في قصة داود:

ففي قصة داود عليه السلام يرفض الرواية الخارجية التي بنت الذنب. وفي قصة يوسف عليه السلام يعيد تحرير دلالة اللفظ الذي تعلق به الإشكال.

---

[33] أبو الحسن علي بن أحمد ابن خمير السبتي، *تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء*، ص78.

[34] أبو الحسن علي بن أحمد ابن خمير السبتي، *تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء*، ص78-79.

[35] أبو الحسن علي بن أحمد ابن خمير السبتي، *تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء*، ص81.

[36] أبو الحسن علي بن أحمد ابن خمير السبتي، تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، ص82.

[37] المصدر السابق، ص78.

أما في قصة آدم عليه السلام فيعترف بألفاظ النص، لكنه يعيد تحديد طبيعتها التكليفية ودلالتها الشرعية.

وهذا التنوع من أقوى الشواهد على الطبيعة المركبة للمنهج التفسيري العقدي عند ابن خمير.

المطلب الرابع: قراءة مقارنة في النماذج الثلاثة

تكشف النماذج السابقة أن علاقة علم الكلام بعلم التفسير عند ابن خمير ليست مجرد حضور مسائل عقدية في كتاب تفسيري، بل هي علاقة أعمق تتصل بطريقة بناء المعنى وترجيحه.

ففي قصة داود عليه السلام كان الإشكال قد دخل إلى التفسير أساسًا من طريق الروايات القصصية، ولذلك كانت أداة ابن خمير الأولى هي نقد المرويات والعودة إلى القرآن وصحيح السنة، ثم تحليل ألفاظ القصة في لسان العرب.

وفي قصة يوسف عليه السلام تمحور الإشكال حول دلالة لفظ قرآني هو «الهم»، ولذلك غلب على معالجته التحليل اللغوي، واستحضار السياق، وعرض الاحتمالات التركيبية والدلالية، والموازنة بينها.

أما في قصة آدم عليه السلام فالإشكال ناشئ عن ألفاظ قرآنية لا يمكن ردها من حيث الثبوت، فانتقل ابن خمير إلى الجمع بين الآيات، وتحليل دلالة «ثم» و«الاجتباء»، ثم التمييز الأصولي بين نهي الإرشاد ونهي التكليف، ورد الألفاظ إلى دلالاتها اللغوية. ويمكن بناء على ذلك رد منهجه إلى مسار معرفي متكرر وفق الخطاطة التالية:

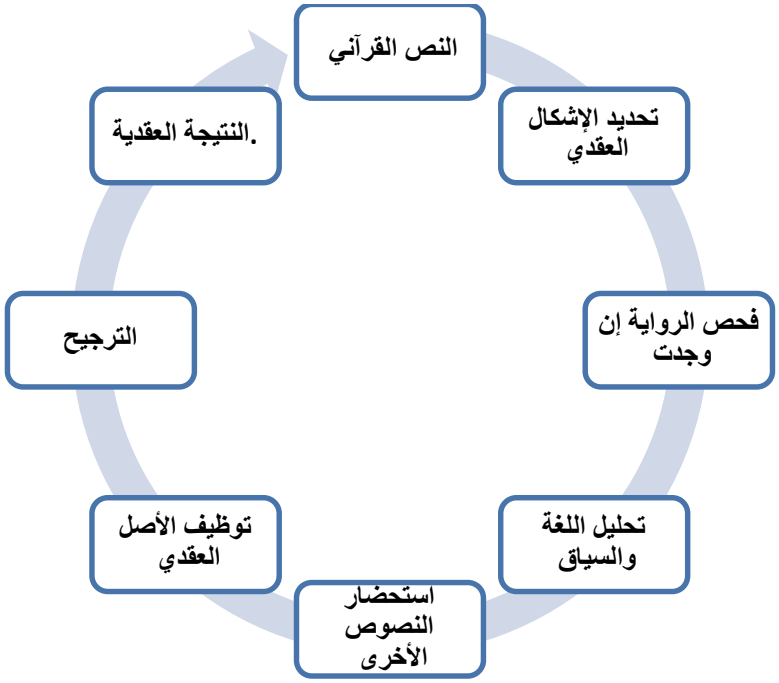

وهذه البنية تبين أن الأصل الكلامي، وبخاصة عصمة الأنبياء، حاضر بقوة في قراءة ابن خمير، لكنه لا يعمل منفردًا؛ إذ يستعين المؤلف في تقريره وتطبيقه بأدوات التفسير والحديث واللغة وأصول النظر.

ومن هنا يمكن القول إن كتاب «تنزيه الأنبياء» لا يقدم مجرد تفسير موظف لخدمة علم الكلام، ولا مجرد علم كلام يستشهد بالقرآن الكريم، وإنما يمثل نموذجًا لما يمكن تسميته بالتفسير العقدي التكاملي؛ حيث يعاد بناء القضية العقدية من خلال النص، ثم تتحول القاعدة العقدية بدورها إلى أداة لفحص الروايات وترجيح الدلالات التفسيرية.

خاتمة

سعى هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة التكامل بين المنهج الكلامي والمنهج التفسيري عند أبي الحسن ابن خمير السبتي من خلال كتابه »تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء«، وذلك بتأصيل العلاقة بين علم الكلام وعلم التفسير، ثم تتبع تجلياتها التطبيقية في معالجة عدد من الآيات المتصلة بقصص الأنبياء وقضية العصمة.

وقد أظهرت الدراسة أن العلاقة بين العلمين عند ابن خمير لا تقتصر على توظيف النص القرآني للاستدلال على قضايا عقدية مقررة سلفًا، بل تقوم على تفاعل منهجي مركب بين الأصل العقدي ودلالة النص، وصحيح المنقول، ولسان العرب، والسياق القرآني، والجمع بين الآيات، والنظر في الاحتمالات والترجيح بينها.

وكشفت النماذج التطبيقية عن تنوع أدوات هذا المنهج بحسب طبيعة الإشكال؛ ففي قصة داود عليه السلام برز نقد المرويات القصصية والعودة إلى القرآن وصحيح السنة، وفي قصة يوسف عليه السلام ظهر التحليل اللغوي والدلالي من خلال تحرير معنى "الهم" وعرض احتمالاته التفسيرية، بينما اعتمد في قصة آدم عليه السلام على الجمع بين الآيات والتحليل اللغوي والأصولي، ولا سيما في دلالة "الاجتباء" والتمييز بين نهي التكليف ونهي الإرشاد وتفسير ألفاظ العصيان والغواية.

وخلص البحث إلى أن أصل عصمة الأنبياء يمثل القاعدة الكلامية المركزية في معالجة ابن خمير، غير أنه لا يعمل منفردًا، بل يتفاعل مع أدوات التفسير واللغة والحديث وأصول الفقه. كما تبين أن نقد المرويات، وتفسير القرآن بالقرآن، والعناية بالدلالة اللغوية، وحصر الاحتمالات، وإيراد الاعتراض والجواب والترجيح، تمثل عناصر أساسية في منهجه. ومن ثم فإن حضور خلفيته العقدية الأشعرية لا يمكن اختزاله في إخضاع النص لمذهب سابق؛ إذ أظهرت النماذج المدروسة أن الأصل العقدي يدخل في علاقة تفاعلية مع النص والسياق وصحيح النقل.

كما أظهرت الدراسة صعوبة حصر »تنزيه الأنبياء «في مجال علمي واحد؛ فهو كتاب عقدي من حيث قضيته المركزية المتمثلة في النبوة والعصمة، وتفسيري من حيث مادته وأدواته، وجدلي كلامي من حيث بناء الاعتراضات والحجج والترجيحات؛ ولذلك يمكن النظر إليه بوصفه نموذجًا دالًا على التفسير العقدي التكاملي في تراث الغرب الإسلامي.

ويفتح البحث آفاقًا لمزيد من الدراسات، من أهمها توسيع البحث في التراث التفسيري العقدي بالغرب الإسلامي، واستكمال دراسة بقية قصص الأنبياء في كتاب ابن خمير، وإنجاز دراسات مقارنة بين منهجه ومناهج غيره من المفسرين والمتكلمين، فضلًا عن دراسة الصلة بين »تنزيه الأنبياء «و"مقدمات المراشد إلى علم العقائد"؛ للكشف عن انتقال القواعد الكلامية من مستوى التأصيل النظري إلى مستوى التطبيق التفسيري.

وبذلك تؤكد هذه الدراسة أهمية مقاربة تكامل العلوم في قراءة التراث الإسلامي؛ لما تتيحه من فهم أدق لتفاعل التفسير والكلام والحديث واللغة والأصول في بناء المعنى وتوجيه الاستدلال وترجيح الأقوال..

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم .
- الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ضبطه وصححه علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ/1994م .
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه (صحيح البخاري)، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 1976م .
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مقدمة في أصول التفسير، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1980م .
- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير: تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، 1984م .
- ابن خمير السبتي، أبو الحسن علي بن أحمد، تنزيه الأنبياء عما نسب إليهم حثالة الأغبياء، تحقيق محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ/1990م.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، قابله على أصوله وعلّق عليه وقدّم له أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، 1430هـ/2009م .
- ابن النديم، محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق رضا تجدد، طهران، 1971م.
- الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، مفاتيح الغيب، المسمى التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، مقدمة جامع التفاسير مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار الدعوة، الكويت، ط1، 1405هـ/1984م .
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ/1974م، 4 أجزاء .
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت، د.ط، د.ت .
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، 1374هـ/1955م.